# نَظَرِيّةُ النَّظْمِ عند عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ قِرَاءَةٌ نَحْوِيَّةٌ وَظِيفِيّةٌ

# The theory of systems at Abdul Qahir Al – Jarjani Functional grammatical reading

**د. عبد الرحيم البار**

**جامعة محمّد خيضر بسكرة/الجزائر[1].**

Abderrahimelbar.dz@gmail.com

تاريخ الاستلام: 15-05-2019 تاريخ القبول: 09-06-2019 تاريخ النشر:2019/06/30

**ملخّص:**

عَبْدُ الْقَاهِرِ الجُرْجَانِيّ -رَحِمَهُ اللهُ- (400هـ-471هـ/1009م-1078م)؛ أعطى لِلُغَةِ الْعَرَبِيَّةِ رُؤْيَةً عِلْمِيَّةً، تَمَثَّلَتِ فِيْ مُنْجَزِهِ الْمِعْرِفِيِّ المهمّ المتمثّل في 'نَظَرِيّةِ النَّظْمِ'، وأقف فِي هَذَا الْمَقَالِ الْعِلْمِيِّ على توصيف وتحليل رُؤْيَتِهِ النّحويّة في عمله وهدفي هو استخلاص رؤاه المعرفيّة في قراءته وتحليله للنّظم، وهذا يقودنا إلى استقراء أهمّ الموَجّهَاتِ النّحويّة وَالْوَظِيفِيَّةِ الَّتِي أَسَّسَ عَلَيهَا طرحه وَكَذَا الإطّلاع على المنهج التَّحْلِيلِيّ الْوَظِيفِيّ الَّذِي أَقَامَ عَلَيهِ دِرَاسَتهُ النّحويّة، التي كان لها أثر بالغٌ في الدّراسات اللّغويّة العربيّة.

**كلمات مفتاحية:** عبد القاهر الجُرْجَانِيّ، نّظريّة النّظم، نحويّة وَظِيفِيَّة.

**Abstract**:

Abdul Qahir Al-Jarjani (400 AH-471 AH / 1009 AD-1078 AD); gave the Arabic language a meaningful scientific vision, represented in the important cognitive achievement of 'systems theory', and I stand in this scientific article on the characterization of his grammatical vision in his work (Systems theory), to derive his cognitive visions in his analysis of systems, and this leads us to extrapolate the most important grammatical and functional routines on which he established his

[1]- المؤلف المرسل: **عبد الرحيم البار** ، الإيميل: Abderrahimelbar.dz@gmail.com

work in systems, Who built his career grammatical study, which had a profound impact in the Arab rhetorical studies.

**Keywords**: Abdul Qahir Al-Jarjani, System Theory, Functional Grammar.

## 1.مقدمة:

ما من قارئ متأمّل لكتاب عبد القاهر 'دلائل الإعجاز في علم المعاني؛ إلّا ويلحظ بعده المنهجيّ المحكم في تخريج مباحث الكتاب؛ فكان يحكّم عقله، ويثبّت نظْره في إقرار الأحكام ورفع الأوهام، وكَوْنَ الرّجل ذا نزعة أشعريّة؛ فما من شكّ من وضوح فلسفته التّأويليّة في استقراء علوم اللّغة نحوًا ودلالةً وبلاغةً، فكان يقرُّ وينفي بناءً على مرجعه الفكريّ التّأويليّ الْمَقَاسيّ؛ وليس هذا انزياحًا منه عن دائرة النّحو وأحكامه؛ بل كان تمحيصًا منه في رفع الغموض وضبط الخروج الذي رافق انتشار استعمال اللّسان العربيّ في بيئته الإسلاميّة الواسعة. وإن أمعنّا النّظر في فصول ومباحث كتابه 'الدّلائل' على وجه الخصوص نلتمس بصمته المنهجيّة بصورة جليّة، فالمؤلّف كان يُحاكي معاني النّحو انطلاقا من رؤيته التّأويليّة المستخلصة من منهجه الفكريّ الذي أسّس عليه طرحه في دراسة معاني النّحو، وكلّ هذا وفق ما يقتضيه نظام النّحو العربيّ، فالجرجايّ كان أصوليّا في رؤيته رافضًا أيّ تطاولٍ على نظام النّحو وقوانينه، وقد ردّ بقوّة على دعاة التّسيب والتّغيب في زمنه، فدحض حجّتهم ورفع شبهتهم وصيّر تحليل معاني النّحو موافقة ومراسيم النّحو من أحكام وفواصل فكان من ثمار تحليله لمعاني النّظم تقيّده بقانون النّظم نحوا وبلاغة فأورد تعبيرا واضحا عن رؤيته الثّابتة في قانون النّظم، فقال: هو "توخّي معاني النّحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معانيّ الكلم"[2]. وفيما يأتي الشّرح والتّحليل.

## 2. الْمُوَجِّهَاتُ الْفِكْرِيَّةُ وَالْقَاعِدِيَّةُ فِي تَحْلِيلِ الْجُرْجَانِيِّ لِمَعَانِيِّ النَّظْمِ:

من المسَلَّمِ به حقيقةً أنّه لا يكون إجراء؛ إلّا وله أسسٌ ينطلق منها؛ فما من شكّ أنّ لكلّ قراءة موجّهٍ فكريّا وقاعديّا يُقِيم مَبْنَاهَا ويُصَوِّبُ رؤاها؛ وهذه سمة المعارف العلميّة على اختلاف أصولها، فكلّ العلوم لا تخرج عن ثنائيّة المعرفة: (نظرية وتطبيق)، ومن هذا التّقديم أسعى إلى دراسة أهمّ الموجّهات المعرفيّة والفكريّة ؛ التي انطلق منها المصنّف في تحليله لمعاني النّظم وفي إقامته أحكامه عليها. ومنه:

### 1.2 الْمُوَجِّهَاتُ الْفِكْرِيَّةُ وَالْمَعْرِفِيَّةُ: وفيها نحصر العناصر الآتية:

**-تَأَثُّرُهُ بِأُسْلُوبِ نَظْمِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ**: ما من شرحٍ يذكره؛ إلّا واستشهد عليه بدليل من 'القرآن الكريم' مستخرجًا الصّورة المطابقة لما احتجّ عليه في شرح القاعدة النّحويّة التي ذكرها ومن بين هذا ما استدلّ عليه في باب الرّفع قائلا: "وهل عَرَفْتُمُ الْفَرْقَ بين الصّفة والخبر، وبين كلّ واحد منها وبين الحال؟. وهل عرفتم أنّ هذه الثّلاثة تتّفق في أنّ كافتها لثبوت المعنى للشّيء، ثمّ تختلف في كيفية ذلك الثّبوت؟. وهكذا ينبغي أن تعرض عليهم الأبواب كلّها واحدًا واحدًا، ويسألوا عنها بابًا بابًا ثمّ يقال ليس إلّا أحد أمرين إمّا أن

تقتحموا التي لا يرضاها العاقل؛ فَتُنكروا أن يكون بكم حاجة في (كتاب الله تعالى) وفي خبر رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- وفي معرفة الكلام جملة إلى شيء من ذلك، وتزعموا أنّكم إذا عرفتم مثلا: أنّ الفاعل رُفع لم يبق عليكم في باب الفاعل شيءٌ تحتاجون إلى معرفته، وإذا نظرتم إلى قولنا: زيدٌ منطلقٌ لم تحتاجوا من بعده إلى شيء تعلمونه في الابتداء والخبر، وحتّى تزعموا مثلا أنّكم لا تحتاجون في أنْ تعرفوا وجه الرّفع في 'الصّابئون' في 'سورة المائدة' إلى ما قاله العلماء فيه وإلى استشهادهم بقول الشّاعر:...فَاعْلَمُوا أنَّا وأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ"[3]؛ فالمؤلّف بيّن في هذا المقطع من كلامه كيف يحتكم علماء اللّغة في تخريج قواعدهم، وقد ذكر في هذا باب الرّفع، فبيّن كيف يفرّق بين الأسماء من خلال مواقعها وردّ شبهة المتطاولين على نظم 'القرآن الكريم' فقد ذكر في هذا الصّدد وقوف علماء النّحو على إعراب كلمة الصَّابِئُونَ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا 'وَالصَّابِئُونَ'[4] وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[5]، فبيّن أنّ مرجع استنادهم في ذلك هو مراعاة قواعد النّحو ومقاييس كلام العرب شعرًا ونثرًا تخريجًا لأحكامهم الإعرابيّة وفي هذا دليل واضح على مرجعه الفكريّ المتأصّل؛ فما قدّمه من تفاسير وشروحٍ؛ مردّه لغة القرآن وأسلوبه، وقل إن شئت أنّ ذلك كان دفاعًا منه عن لغة القرآن وأساليبه التّركيبيّة ونظامه الدّلاليّ، فقد توقّف في مواضع عدّة ضمن كتابه رادّا الشّبهات التي أقامها دعاة التّغليط والتّثبيط في حقّ النّحو العربيّ وفي حقّ 'كلام الله تعالى'، وهناك من ير أنّ الجرجانيّ كان في عمله الدّلائل مفسّرا للبيان القرآنيّ رافعًا عنه كلّ شبهة تمسّ معانيه ومثبّتًا له كلّ حجّةً توضّح البيان فيه: فقد "أطّر لمنهج البيان القرآني، وبذلك فتح الطّريق بمعالمَ معيّنةٍ لتفسير القرآن الكريم، وهذه المعالم أسماها عبد القاهر بـ(النّظم)"[6]. وهكذا فقد ظهرت وسائم البيان القرآني فيما أراد إثباته وإحكامه وتجلّى ذلك فعلا في تحليله للتّراكيب الأسلوبيّة المختلفة فما من شرح وتفسير، وإلّا وأقام له مثبّتٌ مرجعيّ يعود به المصنّف إلى ربوع لغة 'القرآن الكريم' محتجًا ومعلّلًا.

**-تَوْظِيفَهُ الإِعْجَازَ اللُّغَوِيَّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ**: لا يخفى على قارئ لعمل الجرجانيّ أن يرى تأثّر الرّجل بالإعجاز النّظميّ الذي وسم به أسلوب القرآن، فقد توقّف متأمّلًا مندهشًا لما استبصّره من عجيب النّظم ورِفْعَةِ التّركيب؛ فمن ذلك ابتهاجه في تحليل أسلوب النّداء الذي رأى فيه قوّة الإعجاز الرّهيب، وعليه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[7]؛ فانبهر عبد القاهر أمام الانسجام الدّقيق وجاء منه تعليقًا على نظمها، قوله: "ومعلوم أنّ مبدأ العظمة في أن نُوْدِيَت الأرض، ثمّ أُمرت، ثمّ في أنْ كان النّداء بـ: (يا) دون أيَ نحو: 'يَا أيَّتها الأرض'، ثمّ إضافة 'الماء' إلى 'الكاف' دون أن يقال (ابلعي الماء)، ثمّ أن أُتْبِعَ نِدَاء الأرض وأَمْرِهَا بما هو مِنْ شَأْنِهَا وَنِدَاء السَّمَاء وأَمْرِهَا كذلك بما يخصّها، ثمّ أنْ قِيْلَ (وغيضَ الماءَ)؛ فجاء الفعل على صيغة فِعْلُ الدَّالَّةِ على أنّه لم يَغُضَّ إلّا بأَمْرٍ آمرٍ وقُدْرَةَ قَادِرٍ، ثمّ تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى: (قُضِيَ الْأَمْرُ)، ثمّ ذِكْرُ ما هو فائدة هذه الأمور؛ وهو: (اسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ)، ثمّ إضمار السّفينة قبل الذّكر كما هو شرط الفخامة والدّلالة على عَظَمُ الشَّأْنِ، ثمّ مقابلة (قيل) في الخاتمة بـ (قيل) في الفاتحة، أَفَتَرَى لشيء من هذه الخصائص التي تَمْلَؤُكَ بالإعجازِ رَوْعَةً وُتُحْضِرُكَ عِنْدَ تَصَوُّرِهَا هَيْبَةً تُحِيْطُ بِالنَّفْسِ من أقطارها تعلّقا باللّفظ!؟؛ من حيث هو صَوتٌ مَسْمُوعٌ وحُرُوفٌ تَتَوَالَى فِيْ النُّطِقِ، أَمْ كلّ ذلك لِمَا بين معانيّ الألفاظِ من الاتساق العجيب؟، فقد اتّضح إذًا اتضاحًا لا يدع للشّكّ مجالًا أنّ الألفاظ لا تتفاضل؛ من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كَلِمٌ مفردةٌ، وأنّ الألفاظ تُثَبَّتُ لَهَا الفضيلةُ وخِلَافُهَا في مُلَاءَمَةِ مَعْنَى اللّفظةِ لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك ممّا لا تعلّق له بصريح اللّفظ؛ وممّا يشهد لذلك أنّك ترى الكلمة تروقكَ وتؤنسكَ في موضعٍ، ثمّ تراها بعينها تثقلُ عليكَ وتُوحِشُكَ في موضعٍ آخرٍ"[8]، فوجه الإعجاز في الآية الكريمة روعة التّركيب المزدوج؛ الجامع بين جملة النّداء

وجملة الأمريّة في سياق تركيبيّ واحد؛ فرأى المصنّف في هذا قوّة النّظم ودقّة الأداء، وهو وصف متكامل لا ريب فيه؛ فلفظ 'القرآن الكريم' (كلام الله تعالى المنزّه عن الخطأ والنّسيان)، فقد عمد الجرجانيّ إلى استثمار أسلوب الإعجاز وتوظيفا لمعاني نظم (القرآن الكريم) استكمالًا منه في شرحه أساليب النّظم، كما فعل مع أسلوب النّداء، وكلّ هذا هو تعظيمٌ لأسلوب القرآن الكريم وبيان قدره وإقرار تفرّده، فهو عنده الموجّه الأساس في بسط القواعد وشرحها، فكان ذلك مخرجه في استدراك معاني النّحو وتحقيق الصّواب فيها، فهو بلا شكّ الموجّه الأوّل الذي لزم النّاظم فيه صناعةَ معاني النّحو وتَفَقُّد أساليب العربيّة كما بيّنا وجه الإعجاب الذي استعظمه في نظم الآية، ولي أن أوضّح قراءته لنظم الآية، وفق المخطّط الآتي:

فجاء وقوفه على هذا الوجه الإعجازي تحدّيًا منه على الْمُشكّكين والمتشبّهين؛ فحاجّهم بذلك الإعجاز لدحض باطل أقوالهم وإفشاء خبر غلطهم، وإقامة الحجّة على زللهم، فكان من قوله في هذا: "إذا سقنا دليل الإعجاز فقلنا: لولا أنّهم حين سمعوا القرآن، وحين تحدّوا إلى معارضته سمعوا كلاما لم يسمعوا قط مثله، وأنّهم قد رَازُوا أنفسهم فأحسّوا بالعجز عن أن يأتوا بما يوازيه، أو يدانيه، أو يقع قريبا منه لكان محالا أن يدعوا معارضته، وقد تحدّوا إليه وقرعوا فيه...فقلنا أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كلّ مثل، ومساق كلّ خبرٍ، وصورةٍ كلّ عِظَةٍ وتنبيهٍ وإعلام وتذكير، وترغيب وترهيب، ومع كلّ حجّة وبرهان وصفة وتبيان وبَهَرَهُمْ أنّهم تأملوه سورةً سورةً وعُشْرًا عُشْرًا وآيةً آيةً؛ فلم يجدوا في الجميع كلمةً ينبو بها مكانها ولفظةً ينكر شأنها، أو يرى أنّ غيرها أصلح هناك، أو أشبه أو أحرى وأخلق، بل وجدوا اتساقًا بَهَرَ العقول، وأعجز الجمهور ونظامًا والتئامًا وإتقانًا وإحكامًا"[9]. فكلّ هذا دليل استحضار شواهد الإعجاز في الردّ على خصوم النّحو، فاستعماله للإعجاز في تقرير نظرته في تحليله للتّراكيب الأسلوبيّة؛ دليل توجّهه الجليّ في ربط نظام العربيّة بمنوال 'أسلوب نظم القرآن الكريم'[10] فكان هذا الموجّه الأساس الذي ظهر في تحليل عبد القاهر الجرجانيّ لمعاني النّظم.

**-فَلْسَفَتُهُ النَّحْوِيَّةُ فِي قِرَاءَةِ مَعَانِي النَّظْمِ:** لا ينكر قارئ مطّلع على أسلوب الجرجانيّ وجود آثار فلسفة المنطق في ثنايا نظمه فهو عالم متكلّم استوقفته أحداث بيئته أن يباشر علوم الفلسفة تعلّمًا وتوظيفًا؛ فاقتضى حال الزّمان آنذاك الاطّلاع على أدوات هذا العلم للاستفادة منها، ولنا من معاني كلامه أدلّة نقف عليها ونذكرها كالآتي:

من وجوه دلائل فلسفته تعريفه لأسلوب الخبر، قوله: "وجملة الأمر أنّ الخبر، وجميع الكلام معانٍ يُنشئها الإنسان في نفسه ويُصْرِفها في فكره، ويُنَاجِي بها قَلْبُه، ويُرَاجِع فيها عَقْلُه، وتُوْصَفُ بأنّها مقاصد وأغراض وأعظمها شأنًا الخبر؛ فهو الذي يتصوّر بالصّور الكثيرة، وتقع فيه الصّناعات العجيبة، وفيه يكون في الأمر الأعمّ المزايا التي بها يقع التّفاضل في الفصاحة"[11] حين نستجمع دلالات المفردات المسطّر عليها في نصّ قوله نجد أنّ مصبّ دلالتها في حقول المنطق وعلم الكلام: (يُنشئها الإنسان نفسه، ويُصْرِفها، فكره، ويُنَاجِي قَلْبُه، ويُرَاجِع عَقْلُه وتُوْصَفُ مقاصد، وأغراض، يتصوّر بالصّور، الصّناعات) فكلّها تحمل دلالات عقليّة مقاسيّة توحي بثقافته الفكريّة المستلهمة من بيئته، فالرّجل متكلّم 'بالرأي الأشعري'[12]، ولهم في ذلك استعمال التّأويل والقياس على إقامة الدّليل في تخريج الأحكام، وتعليل الحجج وتقسيم البيان، وهذا ما لاحظناه في شرحه لماهية الخبر، فحين يُعْلِمُنَا 'أنّ الخبر وجميع الكلام معانٍ؛ يُنشئها الإنسان في نفسه'؛ تنتابنا فكرة تأويله في تعليله لنظم الخبر في الذّات وقيام معانيه في نفس الإنسان، قبل أن ينتقل إلى المحطّات الأخرى التي تؤهّله للاستعمال الصّحيح فيواصل عبد القاهر تحليله الفلسفيّ لنظم أسلوب الخبر؛ فيقول: 'ويُصْرِفها في فكره'، فلا عجب أنّ المعاني بعد أن نسجت في الذّات وحاكتها النّفس بمخيّلتها؛ تنتقل إلى حقل الأفكار، وما ذلك إلّا لإقرار العقل لها وتمحيص الصّواب فيها من غيره وهذا ما يتطابق مع عبارته: 'ويُنَاجِي بها قَلْبُه، ويُرَاجِع فيها عَقْلُه'؛ تطبيق ميزان العقل عليها لإصدارها وبثّها، وبعد ذلك تكون قد توافقت مع معنى قوله: 'وتُوْصَفُ بأنّها مقاصد وأغراض'؛ أي يُسْتَحْكَمُ عملها وَتُؤَدِّي وَظِيفَتَهَا في الإخبار فيتحقّق المراد منها وتُنْشِأُ صُورَةَ الخبر المنتظم. فكلّ ما أردنا بيانه من تحليل قوله هذا؛ هو كشف مُوَجِّهه في دراسة المعنى، فقد لجأ المصنّف إلى استعمال فلسفته في إِفْضَاء رأيه وتبرير فكره، فاستحكم العقل في تعميق نظرته تنقيبًا عن معاني النّظم، وكانت الأداة المستعملة بمثابة المنظار الذي يعول عليه في كشف خفايا النّظم.

ففلسفته في قراءة أساليب الكلام لم تتعارض وخصوصيات أساليب العربيّة ولم تؤثّر بالسّلب على مواقفه النّحويّة فـ"الجانب العقلي المتأثّر بالمنطق وأقيسته لم يؤثّر بشكلٍ سلبيّ على جهود عبد القاهر، ذلك أنّه تطلّع إلى دراسة أسلوبيّة جماليّة"[13]، بل إنّه وظّف ما استلهمه من الثّقافة اليونانيّة في تعميق دراسته التّركيبيّة والفنّيّة فكان زادًا مُسْتَعَارًا وعلمًا مُسْتَنَارًا في دراسته لمعاني النّحو، فكان عَمَله دليل توجّهه إلى تفعيل فلسفة المنطق في تنمية الدّرس اللّغوي وإثرائه. وإن وقفنا متأمّلين نظرته في تحليل معنى التّركيب في النّظم؛ لا استقينّا نزعته الفلسفيّة ولا أدركنا قيمة حكمته في توظيفها لكشف مراده، فمن صور كلامه: "ليس الغرضُ بنظم الكلم؛ أن توالت ألفاظها في النّطق بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وكيف يتصوّر أن يقصد به إلى توالي الألفاظ في النّطق بعد أن ثَبت أنّه نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وأنّه نظيرٌ الصّياغة و'التّحبير والتّفويف'[14] والنّقش، وكلّ ما يقصد به التّصوير"[15]. فأسلوب فلسفته جليّة من معاني نظمه، فكلّها مفردات تدلّ على تناسق معاني كلامه؛ فوقع اختياره على اللّفظ بدقّة متناهيّة، وأخرج تركيبه لداعي الإقناع، فما من شكّ أنّ أسلوبه المنتهج في الشّرح والتّحليل؛ يدلّ على

"اتّصال عبد القاهر بالثّقافة اليونانيّة وتمثّله لها دون أن تطغى على خصوصيّة دَرْسِهِ للعربيّة"[16]. وهذا حَقِيْقٌ على أن يكون للفلسفة أثرٌ يُوَجِّهُ فكره فيما تناوله من قضايا أسلوبيّ الخبر والإنشاء، فقد اتّخذها أداة ناجعة في دروب بحثه.

## 2.2 الْمُوَجِّهَاتُ اللُّغَوِيَّةُ (الْقَوَاعِدُ): وفيها تندرج العناصر الآتية:

**–الْمُوَجِّهَاتُ النَّحْوِيَّةُ (التَّرْكِيبُ):** حين نَتَتَبَّعُ قِرَاءَاتِ عبد القاهر نجده أكثر حرصًا وأَوْطَدَ تَمَسُّكًا في مراعاة أصول القواعد النّحويّة، فكان وقّافًا على حدود النّحو، رافضًا كلّ انزياح حاصل في تراكيبه، أو زيادة تمسّ من أصله؛ مُؤْلِيًا اهتمامًا بالغًا بأواصرَ النّحو 'قاعدةً وحُكمًا'[17]، فعلى الرّغم من أنّ دراسته لأساليب النّظم هي دراسة فنّيّة أدائيّة جماليّة إلّا أنّه كان يُراعي الأصلَ القاعديّ التّركيبيّ لمكوّنات الأساليب المختلفة، فكان يعترض على خروج التّركيب عن أصله من غير علّة ظاهرة، أو حجّة مقنعة، فكانت أحكامه تَستند إلى الموجّه النّحويّ باعتبار الأصل والقاعدة، ولي في هذا المبحث أن أقف على نماذج تبيّن موجّهه النّحويّ القاعديّ: جاء من قوله في تحليل الخبر: "أوّل ما ينبغي أن يعلم منه أنّه ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتمّ الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة؛ ولكنّه زيادة في خبر آخر سابق له؛ فالأوّل خبر المبتدأ كمنطلق في قولك: زيد منطلق. والفعل، كقولك: خرج زيد فكلّ واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة. والثّاني هو الحال كقولك: جاءني زيد راكبًا، وذاك لأنّ الحال خبر في الحقيقة من حيث إنّك تثبّت بها المعنى لذي الحال كما تثبّت بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل"[18]، جليّ من كلامه بروز نسجه النّحويّ، فقد اتخذ فيه المصنّف طريق النّحو نهجًا وأوضح عليه معاني النّظم أصلًا فتراه يسمّي لك الألفاظ حسب مواقعها في التّركيب؛ كما أشرنا في الكلمات المسطّرة، فتارةً يذكر لك موقع المبتدأ والخبر وتارة يعلّل لك نوعه وصفته، ويقف على الفعل وفاعله...إلخ. فهو لا يعّلل أسلوبًا ولا ويُبيّن معنىً؛ إلّا أن يراعي فيه سلامة التّركيب ويحكّم عليه أحْكَامَ النّحو ويقف على مواطن الصّحة من مواطن العلّة.

وقد جاء في حديثه عن التّراكيب الإنشائيّة مستعرضًا أحوالها في التّركيب، وقد كان له في تركيب أسلوب الأمر اعتراضًا، قال فيه: "وليس الحملُ على المعنى، وتنزيلُ الشَّيءَ منزلةَ غيره بعزيز في كلامهم، وقد قالوا: زيدٌ اضْرِبْهُ فأجازوا أن يكون مثال الأمر في موضع الخبر؛ لأنّ المعنى على النّصبِ نحو اضْرِبْ زيدًا ووضعوا الجملة من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل"[19]، فرأى في مجيء أسلوب الأمر على تلك التّراكيب مخالفةً للأصل، وهذا ما لم يوافقه الجرجانيّ وعدّه نقصًا وتقصيرًا، وخروجا على النّظم، ورأى في قياسهم حمل على غير صوابٍ، وهو معنى قوله: (وليس الحملُ على المعنى، وتنزيلُ الشَّيءَ منزلةَ غيره بعزيز في كلامهم) وتشبيه على غير بابٍ؛ وهو معنى قوله: (ووضعوا الجملة من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل). فكان يحاورُ ما استغربه انطلاقًا من وازعه النّحويّ، فيُثبّت ما رآه سليمًا وينتزع ما كان غيرَ ذلك.

وهكذا كان الجرجانيّ حريصًا أشدّ الحرص على توظيف ثقافته النّحويّة، بل كان يحتكم إلى ما يمليه عليه وازعه النّحويّ في تصويب تّراكيب الخبر والإنشاء وغيرها من التّراكيب فيثبّت ما هو صحيح، ويفنّد ما يعترض صحّتها، وعلى إثر ذلك مضى في كامل عمله استرشادًا بأصالة النّحو. "فالجرجانيّ لم يجد أداة يحفر بها هذه التّربة، ليغرس غرْسَه، ويشيد عليها قصْره ويقطع بها ألسنة التّحدّي، إلّا قواعد علم النّحو وأصوله"[20].

**-الْمُوَجِّهَاتُ السِّيَاقِيَّةُ (التَّوَاصُلُ):** لم يستثن عبد القاهر في تحليله ذِكْرَ روابط التّواصل بين المتكلّم السّامع بل رأى فيها ضرورة مراعاة أحوال المقام التماسًا للتّوظيف الصّحيح لدلالات التّركيب وفق ما يتلاءم وطبيعة المقام الجامع بين (المخَاطِبِ، والمخَاطَبِ)، وجعل لكلّ حال من أحوال المقام مقابلًا خاصًّا يناسبه تماشيا ونوعَ الأسلوب المستعمل في عمليّة الكلام، وكان حديثه في مجال الخبر دليل على هذا، فقد ذكر أنواع استعمالات الخبر وفق لحال المستمع، فمن قوله: "ومن ذهب مذهبا يقتضي أن لا يكون الخبر معنىً في نفس المتكلّم ولكن يكون وصفا للّفظ من أجل دلالته على وجود المعنى من الشّيء أو فيه، أو انتفاءَ وجوده عنه كان قد نقض منه الأصل الذي قدّمناه من حيث يكون قد جعل المعنى المدلول عليه باللّفظ لا يُعرف إلّا بدليل سوى اللّفظ. ذاك؛ لأنّا لا نعرف وجود المعنى المثبّت وانتفاء المنفيّ باللّفظ، ولكنّا نعلمه بدليل يقوم لنا زائد على اللّفظ وما من عاقل إلّا وهو يعلم ببديهة النّظر أنّ المعلوم بغير اللّفظ لا يكون مدلول اللّفظ طريقة أخرى الدّلالة على الشّيء هي لا محالة إعلامك السّامع إيّاه وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولًا عليه، وإذا كان كذلك، وكان ممّا يعلم ببدائه المعقول أنّ النّاس إنّما يكلّم بعضهم بعضا ليعرف السّامع غرض المتكلّم"[21]، فقد أولى الجرجانيّ اهتماما كبيرا بمقامات استعمال الكلام وقيّد كلّ تركيبٍ بما يُناسبه من حال يكون عليها المخَاطِب على استعداد للفهم والاستيعاب وبذات الوقت يكون المتكلّم على قدرة في نظم كلامٍ له من كمال التّأثير على السّامع قوّةً فيتناغم الرّابط التّواصليّ بين الطّرفين ويحصل التّفاهم والتّلاحم بين الذي هو مصدره التّركيب السّليم والاستعمال الصّحيح، وكل هذا دليل علوّ شأن اهتمام النّاظم بالسّياق وبيان قيمته في إنجاح عمليّة التّواصل اللّغوي بين المتكلّم والسّامع. ولهذا نراه يفسّر أضرب الخبر واستعمالاته وفق ما يكون يناسب ذهن المخاطب، وعدّ عدم مراعاة ذلك من نقصان الكلام وضعف الاستعمال، فمن كلامه حول ذلك: "فينبغي أن ينظر إلى مقصود المخبر من خبره وما هو؟، أهو أن يعلم السّامع وجود المخبر من المخبر عنه؟. أم أن يُعْلِمَه إثبات المعنى المخبر به للمخبر عنه؟، فإن قيل: إنّ المقصود إعلامه السّامع وجود المعنى من المخبر عنه، فإذا قال: ضرب زيد كان مقصوده أن يعلم السّامع وجود الضّرب من زيد وليس الإثبات؛ إلّا إعلامه السّامع وجود المعنى قيل له"[22] فلا ريب أنّه يدعو إلى مراعاة أحوال الخطاب؛ كالبحث في أغراض الخبر عند قائله، وأحوال المخَاطَب حين إعلامه بالخبر وكلّ هذا يدخل في "الأغراض التي يلقى من أجلها الخبر...فتراعي أحوال المخاطبين الذين تتحدّث إليهم...أي: كيف نراعي المقامات التي نتحدّث فيه"[23]. فنرى بوضوح كيف استند عبد القاهر في شرح ضروب الخبر ومعانيه بناءً على الموّجه السّياقيّ الذي شرحه وبيّنه في ثنايا حديثه عن إجراءات أسلوب الخبر.

وضِمْنَ حديثنا عن الموجّه السّياقيّ نلتمس تحليله للاستفهام بحرف الهمزة، ومن قوله فيها: "فلو قلت: أأنت بنيت الدّار التي كنت على أن تبنيها؟. أأنت قلت الشّعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟. أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟. خرجت من كلام النّاس وكذلك لو قلت أبنيت هذه الدّار؟، أقلت هذا الشّعر؟ أكتبت هذا الكتاب؟؛ قلت ما ليس بقول ذاك لفساد أن تقول في الشّيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود أم لا؟. وممّا يعلم به ضرورة أنّه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم؛ أنّك تقول أقلت شعرًا قط؟. أرأيت اليوم إنسانًا؟. فيكون كلامًا مستقيمًا، ولو قلت: أأنت قلت شعرًا قط؟، أأنت رأيت إنسانًا؟، أخطأت، وذاك أنّه لا معنى للسّؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا؛ لأنّ ذلك إنّما يتصوّر إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص، نحو أن تقول: من قال هذا الشّعر؟. ومن بنى هذه الدّار؟، ومن أتاك اليوم؟، ومن أذن لك في الذي فعلت؟. وما أشبه ذلك ممّا يمكن أن ينصّ فيه على معيّن، فأمّا قيل شعر على الجملة، ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال ذلك فيه لأنّه ليس ممّا يختصُّ بهذا دون ذاك؛ حتّى يسأل

عن عين فاعله، ولو كان تقديم الاسم لا يوجب ما ذكرنا من أن يكون السّؤال عن الفاعل من هو وكان يصحّ أن يكون سؤالًا عن الفعل أكان، أم لم يكن؛ لكان ينبغي أن يستقيم ذلك"[24]. فقد بيّن الجرجانيّ أوجه الصّواب من الخطأ في نظم سياقات الاستفهام بالهمزة، فقدّم صورًا يجئ عليها الاستفهام بالهمزة، وهو من 'عوارض السّياق'[25] ولا يصحّ وهو خطأ؛ كأنّ تقول: أَحَفِظْتَ الدَّرسَ الذي تريدُ أن تَحْفظه؟ فاجتمع في هذا المثال وجهان لا يصحّان تركيبًا ولا دلالةً، فأمّا الأوّل؛ فاجتماع دلالة الفعل الماضي ودلالة الفعل المضارع في استفهام الهمزة وهذا ما لا يمكن أن يكون أبدًا، لاختلاف معنى التّركيب على الاستفهام، وأمّا الوجه الثّاني انتفاء دلالة وقوع الفعل الماضي بضمّ دلالة الفعل المضارع في الاستفهام، وهذا مالا يمكن حصوله، ولا يصحّ قطْعًا، وهكذا جاء قصد الجرجانيّ في تحين دلالات السّياق وتركيزه على مالا يُخالف الصّحيح من نظم الكلام، وكان هذا من الموجّهات الأساسيّة التي أقام عليها تحليله.

## 3. الْأَبْعَادُ الْوَظِيفِيَّةُ فِي قِرَاءَاتِ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ لِمَعَانِيِّ النَّحْوِ:

في هذا الشّق نحاول استخراج 'البعد الوظيفيّ'[26] إحقاقا لرؤيته الوظيفيّة والتي ظهرت معالمها جليّا في معالجة مباحث معانيّ النّحو، وقد تجلّى البعد الوظيفيّ فعلًا في تحليله للعلاقات التّركيبيّة؛ بكافة سياقاتها المختلفة:

من صور المنحى الوظيفيّ عند عبد القاهر تحليله للعلاقة القائمة بين المخْبِرِ والمخْبَر له والمخْبَرُ عنه ونقف هنا استعراضًا وتحليلًا لقوله في هذا الجانب: "وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهبًا يقتضي أن لا يكون الخبر معنى في نفس المتكلّم ولكن يكون وصفًا للّفظ من أجل دلالته على وجود المعنى من الشّيء أو فيه، أو انتفاءَ وجوده عنه كان قد نقض منه الأصل الذي قدّمناه من حيث يكون قد جعل المعنى المدلول عليه باللّفظ لا يعرف إلّا بدليل سوى اللّفظ ذاك لأنّا لا نعرف وجود المعنى المثبّت وانتفاء المنفيّ باللّفظ، ولكنّا نعلمه بدليل يقوم لنا زائد على اللّفظ وما من عاقل إلّا وهو يعلم ببديهة النّظر أنّ المعلوم بغير اللّفظ لا يكون مدلول اللّفظ طريقة أخرى الدّلالة على الشّيء هي لا محالة إعلامك السّامع إيّاه وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولا عليه، وإذا كان كذلك، وكان ممّا يعلم ببدائه المعقول أنّ النّاس إنّما يكلّم بعضهم بعضا ليعرف السّامع غرض المتكلّم"[27] نلحظ أنّ الكلمات المسطّرة في نصّ قوله؛ توحي بلا شكّ إلى المعنى الخفيّ في ثنايا شرحه في بيان كيف تتمّ عمليّة الإخبار انطلاقًا من تفكيك وظائف الألفاظ والجمل المؤدّية إلى إنجاح عملية التّواصل، فَبَحَثَ في الوظائف الدّلاليّة للألفاظ وبيّن أثرها في التّركيب، فذكر وظيفتي الدّال والمدلول و'الرّابط الواصل'[28] بينهما داخل التّركيب. وكذلك كان قوله في التّقديم للإنشاء، فعلى وجه التّمثيل نذكر قوله في تحليل الاستفهام: "الاستفهام استخبارٌ والاستخبارُ؛ هو طلبٌ من المخاطب أن يخبرك، فإذا كان كذلك كان محالًا أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام، فيكون المعنى إذا قلت: أزيد قام غيره؟، إذا قلت: أقام زيدٌ؟، ثمّ لا يكون هذا الافتراق في الخبر، ويكون قولك: زيدٌ قام؟. وقام زيدٌ سواء ذاك؛ لأنه يؤدّي إلى أن تستعمله أمرًا لا سبيل فيه إلى جواب وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبّته لك بها على ذلك الوجه، وجملة الأمر أن المعنى في إدخالك حرف الاستفهام على الجملة من الكلام؛ هو أنّك تطلب أن يقفك في معنى تلك الجملة ومؤدّاها على إثباتٍ أو نفيٍ، فإذا قلت: أزيد منطلق؟. فأنت تطلب أن يقول لك: نعم هو منطلق، أو يقول: لا ما هو منطلق وإذا كان ذلك كذلك كان محالا أن لا تكون الجملة إذا دخلتها همزة الاستفهام استخبارًا عن المعنى على وجه لا تكون

هي إذا نُزعت منها الهمزة إخبارًا به على ذلك الوجه فاعرفه"[29]. المنتبه إلى دلالات تحليل الجرجانيّ يدرك الوجه الخفي في تحليله لمعاني الإنشاء، وكفيلة ألفاظه المستعملة التي سطّرنا عليها بحمل دلالات البعد الوظيفيّ فيها إذًا رؤية عبد القاهر الوظيفيّة في تحليله للخبر والإنشاء تتجّلي في الوظائف الآتيّة، وهي:

### 1.3 الْوَظِيفَةُ التَّرْكِيبِيَّةُ:

تتجلّى في البعد النّحوي الذي سهر الجرجانيّ على مراعاته في تخريج مضامين الخبر والإنشاء وما تعلّق بهما، وتندرج ضمنها الوظيفة الإعرابيّة، وتقابلها في اللّسانيّات الوظيفيّة الوظائف الوِجهيّة، وهي: "وظيفتا الفاعل والمفعول -حيث- تُسند وظيفة الفاعل إلى الحدّ الذي يُشكّل المنظور الرئيسيّ في حين تُسند وظيفة المفعول إلى الحدّ المتّخذ منظورا ثانويّا"[30]. ولهذا كان عبد القاهر يستعمل مصطلحات القواعد كثيرا في تحليليه للنّظام التّركيبيّ كذكره للفاعل والمبتدأ والفعل...إلخ.

### 2.3 الْوَظِيفَةُ السِّيَاقِيَّةُ:

وهي الأنماط التي يجيء عليها التّركيب داخل الجملة أو داخل النّصّ، وكان الجرجانيّ قد طرق باب هذه الوظائف في حديثه عن انحراف معاني النّظم داخل التّركيب على مثل ما أخرج في حديثه عن أسلوب النّهي حيث رأى في بعض استعمالاته السّياقيّة اختلال لمعنى الأسلوب؛ حيث لا يصحّ أن يكون كذلك، فمن قوله فيه: "يجري النّهي هذا المجرى فتقول: لا تضرب القوم كلّهم؛ على معنى لا تضرب واحدًا منهم، وأن تقول: لا تضرب الرّجلين كليهما؛ على معنى لا تضرب واحدا منهما، فإذا قال ذلك لزمه أن يحيل قول النّاس: لا تضربهما معًا، ولكن اضرب أحدهما، ولا تأخذهما جميعا ولكنْ واحدا منهما"[31]؛ فهذا الذي بيّنه عبد القاهر حول سياق النّهي رأى فيه انحراف الأداء عن أصله وتحويل عن طبعه، فألحق بذلك ردفًا فقال: "وكفى بذلك فسادا"[32]؛ يعني فساد السّياق لما احتواه من تحوّل عن الاستعمال الصّحيح.

### 3.3 الْوَظِيفَةُ الدَّلَالِيَّةُ:

يتعلّق الأمر بمعاني الألفاظ ودلالاتها في النّظم وبيان أثر استعمالها في أساليب الكلام وهي في اللّسانيّات الوظيفيّة الوظائف التي يتمّ تحديدها: "في المدخل المعجميّ ذاته علمًا بأنّ المدخل المعجميّ في النّحو الوظيفيّ إطار حمليّ تحدّد فيه صورة المحمول المجرّدة وموضوعاته والقيود الانتقائيّة التي تفرضها موضوعاته والوظائف الدّلاليّة التي تحملها هذه الموضوعات"[33]. فالجرجانيّ كان حريصا على ملاءمة الألفاظ للمعاني المقصودة، وكان يفاضل بين استعمال المفردات وبين تحقيق معنى استعمالها في سياق الكلام ومن محكمِ قوله فيها نذكر: "الألفاظُ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة ولا من حيث هي كَلِمٌ مفردة، وأنّ الألفاظ تثبّتُ لها الفضيلةَ، وخلافها في ملاءمة معنى اللّفظِة لمعنَى التي تليهَا، أو ما أشبه ذلك ممّا لا تَعَلُّقَ له بصريح اللّفظِ وممَّا يشهدُ لذلك أنّك ترَى الكلمَةَ تُرُوقَكَ وتُؤْنِسُكَ في مَوْضِعٍ ثُمَّ تَرَاهَا بعينهَا تثقُلُ عليكَ وتُوحشُكَ في موضعٍ آخرٍ"[34]؛ وهكذا يكون مبدأ الملاءمة في انتقاء الألفاظ التي تؤثّر بدلالة معناها في التّركيب وفق استعمالها في السّياق المناسب.

### 4.3 الْوَظِيفَةُ الْأَدَائِيَّةُ:

يمكننا القول أنّ ما يقابل هذه الوظيفة في اللّسانيات الوظيفيّة الحديثة هي الوظيفة التّداوليّة والتي هي تهتمّ: "بالسّياق ببعديه المقاميّ والمقاليّ، خاصّة بعلاقة التّخابر التي تقوم بين المتخاطبين في موقف تواصليّ معيّن"[35] أمّا الجرجانيّ فقد ربط نجاح الأداء في تأدية الكلام على مدى حصول التّرابط التّفاهميّ بين المتكلّم والمستمع فنجده في أسلوب الخبر مثلا يحلّل أضربه ويُقيم أغراضه بناءً على ما تقتضيه العلاقة التّخاطبيّة من روابط التّفاهم والانسجام الدّلاليّ، فمن قوله على سبيل التّمثيل: "وكان ممّا يعلم بِبَدَائِهِ الْمَعْقُولِ أنّ النّاس إنّما يكلّم بعضهم بعضًا ليَعْرِفَ السَّامِعُ غَرَضَ المتكلِّمُ ومَقُودَهُ فينبغي أن ينظر إلى مقصود المخْبِر من خَبَرِه، وما هو أهو أن يُعلم السّامع وجودَ المخْبِرَ من المخْبَرُ عَنْهُ؟. أم أن يُعلمه إثباتَ الْمَعْنَى المخْبَرُ بِهِ للْمُخْبَرُ عَنْه؟"[36]، وهكذا فعبد القاهر الجرجانيّ –رحمه الله– كان على دراية واسعة بمقوّمات العلاقة التّخاطبيّة القائمة بين المتكلّم والسّامع، بل إنّه يعي مستلزماتها، فقد رأيناه يولي اهتمامًا بالغا بالبعد التّفاهميّ والوعي العقليّ فيما حدّثنا عن أسلوب الخبر؛ فبحث في مدلولات الكلام التّخاطبيّة، وحلّل صوره وفق ما تقتضيه وظائف الإخبار ولا عجب من أنّ عمله هذا يتوافق مع ما توصّلت إليه اللّسانيّات التّداوليّة في الدّرس اللّغوي الحديث.

**وهكذا تجلّى البعد الوظيفي في صوره المختلفة ضمن قراءات الجرجانيّ وتحليلاته، وأقف هنا في مخطّط بيانيّ أوضّح من خلاله نمطيّة الرؤية الوظيفيّة في استقراءاته لأساليب الكلام، ومنه:**

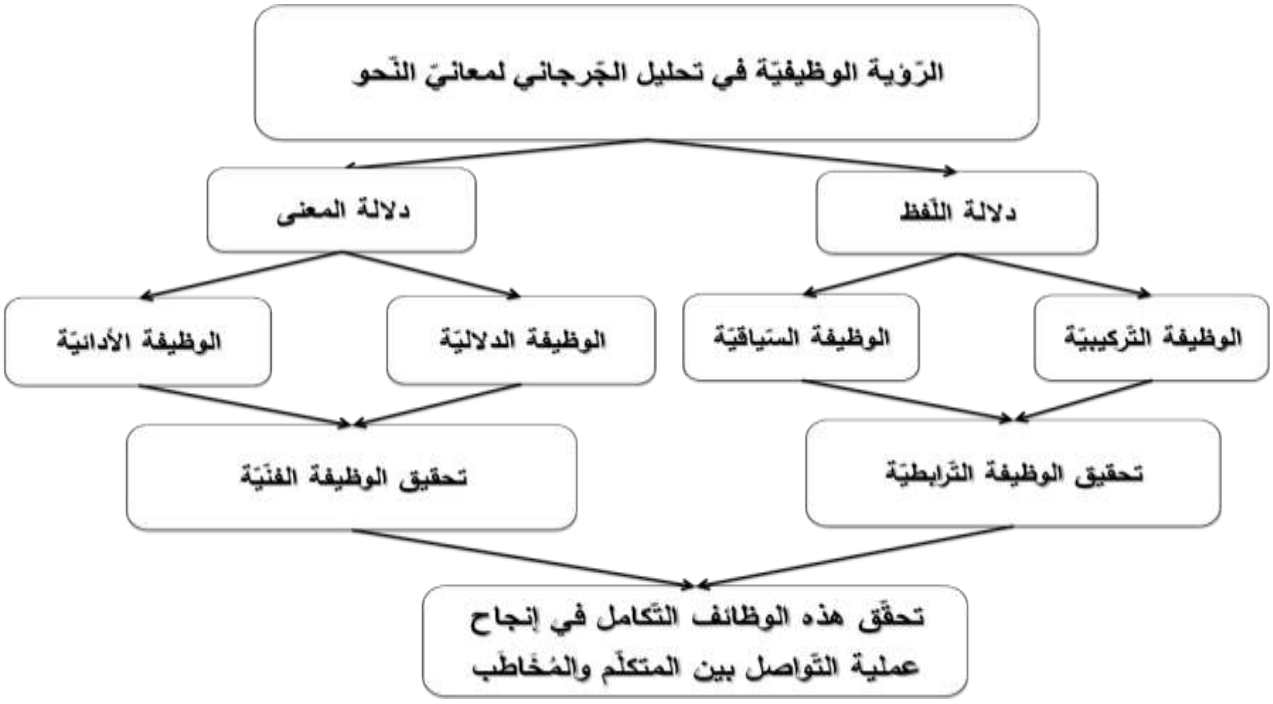


## 4. آفَاقُ اسْتِثْمَارُ آرَاءِ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ فِي تَنْمِيَةِ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ الْعَرَبِيِّ الْحَدِيثِ:

تتداخل إمكانيّات الجرجانيّ المنهجيّة والمعرفيّة في تشكيل صورة نمطيّة من الممكن استثمارها كمرجع تراثيّ لتنمية علوم اللّغة العربيّة، وأقف في هذا المطلب استجماعًا لها كما يلي:

### 1.4 خُطُوَاتُهُ الْمَنْهَجِيَّةِ:

**حين نستطلع نصوصه وقراءاته في كتابه الدّلائل؛ نقف مجموعة من الخطوات انتهجها الجرجانيّ -رحمه الله- في تكريس رؤاه الفكريّة، وهي:**

**-اعتماده البعد العقليّ المنطقيّ في تحليله وفي مقارنته المعرفيّة، وكذا في تثبيته وإقراره لحكمٍ ما وفي رفضه له، وقد كان هذا الطّريق واضح المعالم جيّدا في عمله 'دلائل الإعجاز'.**

**-دراسة الجرجانيّ لمعاني النّحو تمّت من خلال تفحّصه لمعاني استعمال الألفاظ والجمل داخل التّركيب، ومن خلال استعماله في التّخاطب والتّواصل.**

**-تبنّيه للمرجعيّة الأصوليّة النّحويّة القاعديّة في إخراج الأحكام وتثبيت الآراء وتفنيد الأخطاء، بل وسار سير المنضبط في تحرّي نظام العربيّة من قواعد.**

**-اعتماده نظم القرآن الكريم والشّعر العربيّ في بسط آرائه وفي الاحتجاج على أحاكمه، ويمكن القول أنّ ذلك هو المرجعيّة المصدريّة التي استقى منها أدلته العلميّة في أبحاثه.**

**-وظّف طريقة الاستقراء العلميّ والتّحليل المنطقي والوصف البيانيّ في رسم معارفه العلميّة وإقرارها، ولعلّ مصدر هذا النّهج تأثّره بفلسفة المنطق.**

**-إرساءه البعد الوظيفيّ في فهم العلاقات التّركيبيّة وضبط السّياقات التّواصليّة؛ ليتجلّى في هذا صور وظيفيّة تداوليّة تتوافق وتوجّهات معارف اللّسانيّات الحديثة.**

**إذاً فإنّ كلّ ذكرته؛ كفيل بأن يستجمع في منهجٍ علميٍّ منتظم يستثمر في ترقيّة طرائق البحث المعرفي التّنمويّ، خاصّة ما تعلّق بمباحث النّحو والبلاغة والدّلالة واللّسانيّات. ولا غرو من أنّ نظريّة الجرجانيّ النّحويّة تحوي من المعارف ما يمكن استثماره؛ ليكون منهجًا موازيًا يُضاهي المناهج الغربيّة التي أفرزها التّطوّر اللّساني.**

## 2.4 مكَاسِبُهُ الْمَعْرِفِيَّةُ وَسُبُلَ اسْتِثْمَارِهَا:

الجرجانيّ قدّم في عمله معارف تنبع من صميم أبحاثه العلميّة التي خصّ بها علوم النّحو والبلاغة معا، ويمكن هنا أن نقف على ذكر أهم ما توصّل إليه في دراساته للنّظم:

-النّظم هو علاقات وظائفيّة منسجمة لا يمكن الفصل بينها سواء على مستوى السّياق أو على مستوى التّركيب: تحليل الجرجانيّ؛ هو تحليل وظيفيّ منطقيّ جاب من خلاله علاقات الجمل ووقف على أبعادها السّياقيّة وشخّص أثرها في تفعيل الخطاب انطلاقا من علاقة التّواصل.

-الغاية القصوى من معاني الكلام هي الإفهام والذي يقف على نجاح التّواصل التّخاطبي بين المتكلّم والسّامع، وكلّ ما يقصده المصنّف في دراسته لمعاني النّظم يقف على مسار التّواصل القائم بين المخَاطِب والْمُخَاطَب وجعل مباحثه في معاني الخبر والإنشاء خاصة والتّقديم والتّأخير والحذف والذّكر عامّة تجري على منوال التّحليل التّداولي التّخاطبيّ.

-ما انتهجه عبد القاهر الجرجانيّ في طلائع عمله النّظريّ من تحليلات؛ يتلاقى والمنجز اللّسانيّ الحديث من جوانب عدّة أبرز عناصر التّوافق هي:

التّحليل المنطقي في معالجة معاني الكلام، فقد اعتنى المصنّف بالأبعاد الواقعيّة كمراعاته لمعاني الخبر بما يتوافق ومستلزمات الواقع، وهذا ما تنشده الأبحاث اللّسانيّة التّداوليّة.

وقوف عبد القاهر الجرجانيّ على دراسة التّراكيب النّحويّة وسياقاتها الدّلاليّة من وجهة وظائفيّة راعى فيها التّناسق المشترك بين العلاقات التركيبيّة والأدائيّة، وكلّ هذا يتناغم ومعطيات اللّسانيّات الوظيفيّة بشقّيها التّركيبيّ والسّياقيّ.

## 5. خَاتِمَة:

حين وقوفي على آراء عبد القاهر الجرجانيّ في عمله (نظريّة النّظم)، وفي دراسته لمعانيّ النّحو، واستقرائي لموجهاته المعرفيّة وآلياته التّحليليّة استخلصت من ذلك النّقاط الآتية:

-تمتلك نظريّته في معاني النّحو وفي النّظم مقوّمات منهجيّة مرتّبة ومحكمة؛ يمكن تنوير العمل النّحويّ العربيّ الحديث بها من خلال استثمار معطياتها.

-عمله في تحليل المعانيّ له السّبق من حيث المنهج المطبّق فقط، أمّا كفكرة من حيث نظريّة معانيّ النّظم فإن عبد القاهر مضى على خطى سلفه، فلم يكن بدعًا فيها، بل تجلّى إبداعه في كيفية تحليل معانيّ النّظم من وجهة بلاغيّة سياقيّة.

-نحو المعانيّ عند الجرجانيّ؛ هو قراءات منطقيّة فكريّة استخدمها المصنّف لقراءة أساليب الكلام المختلفة وفق رؤيته الخاصّة، وقد كانت دراسته لأساليب الخبر والإنشاء غنيّة لإيضاح هذا التّصوّر المنهجيّ الخاصّ به والمميّز لعمله المثير.

-استمدّ تحليله لمعانيّ النّظم بناء على ما تملكه مقدّرات اللّغة العربيّة من واسع المعارف ودقّة التّركيب موقنا بمؤهّلات العربيّة؛ خاصّة أنّها تمتلك موردا قويّا تستقي منه مادتها العلميّة، وهو 'القرآن الكريم'.

-دراسته للنّحو اقتضت منه استخدام العقل في فرز مكوّنات اللّغة نحوًا وبلاغةً ودلالةً؛ فكان بعيدا عن التّحليل السّطحيّ معتمدا النّظرة الثّاقبة والأسلوب المقنع والنّمط الحجاجيّ.

## 6. قائمة المراجع:

1-من أبرز وأشهر أعمال عبد القاهر الجرجانيّ كتاباه (الدّلائل في الإعجاز)، وهو بحثٌ في معاني النّظم تتخلّله مباحث الإعجاز في نظم القرآن الكريم و(الأسرار في البلاغة)، وهو بحثٌ في البيان وصوره في النّظم.

2-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، تحقيق محمّد رضوان الدّاية وفايز الدّاية، دار الفكر، دمشق سورية، ط1 2007م، ص.479

3-جاء إعرابها كالآتي: "الواو: حرف عطف والصّابئون: مبتدأ مرفوع -وعلامة رفعه الواو لأنّه جمع مذكّر سالم- والخبر محذوف تقديره كذلك" ينظر محمّد محمود القاضي، إعراب القرآن الكريم، أشرف عليه وراجعه كمال محمّد بشر وعبد الغفّار حامد هلال دار الصّحوة للنّشر والتّوزيع القاهرة، مصر ط1، (1431ه 2010م)، ص236.

4-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص85/84.

5-سورة المائدة، الآية69.

6-محمّد بركات حمدي علي، معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجانيّ، دار الفكر، عمّان، الأردن ط1 (1405ه، 1984م)، ص24.

7-سورة هود، الآية44.

8-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص94.

9-المصدر نفسه، ص195.

10-نظم القرآن الكريم؛ محكم السّبك، يزخر فيه التّركيب بعجيب الأساليب، راقي المعاني محكم البيان يقف أمامه البليغ منبهرًا بل إنّ لغة القرآن الكريم، أُقرَّت مصدرا يُحْتدا به في علوم اللّغة العربيّة.

11-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص481.

12-الأشعريّة طريقة أهل السّنة والجّماعة في التّكلّم، فتولّوا الدّفاع عن قضايا العقيدة ومسائل الشّريعة فحملوا لواء أهل السّنة وتصدّوا للفرق الكلاميّة المنحرفة (الجهميّة، المعتزلة...إلخ)، فالشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ -رحمه الله- كان وقّافا في آراءه وأفكاره على منهج الأشاعرة متبنّيّا فلسفتهم الإسلاميّة فقد كان عبد القاهر "متكلما على مذهب أبي الحسن الأشعري" ينظر، ينظر صالح بلعيد التراكيب النّحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجانيّ، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون الجزائر العاصمة، (د، ط)، 1994م، ص9.

13-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، (تعليق المحقّقين على كتاب الدّلائل)، ص27.

14-التّحبير: من معانيه لغةً الحِبْرُ: وهو "المداد يكتب به...والمحبرة: وعاء الحبر، وجمعها: محابرُ"، ينظر المعجم الوسيط، مادة حَبَرَهُ، ص152/151. التّفويف: جاء في لسان العرب: "وَفِي حَدِيثِ كَعْبٍ: تُرْفَع لِلْعَبْدِ غُرْفةٌ مُفَوَّفَة وتَفْوِيفها لَبِنةٌ مِنْ ذَهَبٍ وأُخرى مِنْ فِضة. والفَوْف: مَصْدَرُ الفُوفَة...الفُوف: الزَّهر شَبَّهَهُ بالفُوف مِنَ الثِّيَابِ تنسِجُه الدَّبُورُ إِذَا مَرَّتْ بِهِ وأَتلال: جَمْعُ تَلٍّ، وَالْمُلَمَّعَةُ: مِنَ النَّوْر والزَّهْر. وَمَا ذَاقَ فُوفًا أَي مَا ذَاقَ شَيْئًا"، ينظر، ابن منظور، لسان العرب، ج9، مادة فوف ص274.

15-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص98.

16-المصدر نفسه، ص28.

17-قاعدةً وحكمًا: هي الأحكام النّحويّة المعياريّة التي توصّل إليها علماء العربيّة إبّان التّأسيس لقواعد النّحو فكان عبد القاهر – رحمه الله- يراعي ثوابت النّحو في بسط نظريّته، وهذا ما التمسناه في شرحه لمعاني الخبر والإنشاء فراح يؤكّد على أصالة مصدر عمله في النّحو، وممّا جاء في قوله: "هذا كلامٌ وجيزٌ يطّلع به النّاظر على أصول النّحو جُمْلَةً، وكلّ ما به يكون النّظم دفعةً، وينظر منه في مرآة تُرِيَهُ الأشياءَ المتباعدة الأَمْكِنة قد التقت له حتّى رآها في مكان واحدٍ"، ينظر، عبد القاهر الجرجانيّ دلائل الإعجاز، ص190.

18-المصدر نفسه، ص191.

19-المصدر نفسه، ص195.

20-فؤاد علي مخيمر، فلسفة عبد القاهر الجرجانيّ النّحوية في دلائل الإعجاز، ص105/104.

21-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص482.

22-المصدر نفسه، ص195.

23-فضل حسن عبّاس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص113.

24-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص147.

25-عوارض السّياق: فقد كان حديث الجرجانيّ عن أخطاء التّركيب قياسًا له على ما لا يتناسب واستعمالات السّياق الذي يجري فيه أسلوب الكلام فصحّة المعنى عنده تؤدّي إلى تحقيق تصوّر المعنى، وهو بذلك يجعلك "تعقل من اللّفظ معنىً، ثمّ يُفضي بك ذلك المعنى إلى معنىً آخر"، المرجع نفسه، ص195.

26-البعد الوظيفيّ، حين نتتبّع خطوات اللّسانيات الوظيفيّة نجد جانبًا مشتركًا بين ما هو في نظريّة الجرجانيّ النّحويّة وبيّن ما توصّلت إليه الوظيفيّة الغربيّة التي ميّزت بين "ثلاثة أنماط من الوظائف: وظائف دلاليّة ووظائف وجهيّة...ووظائف تداوليّة. وتختلف هذه الوظائف لا من حيث طبيعتها فحسب بل كذلك من حيث مجالها ومسطّرة إسنادها ودورها في الخطاب" ينظر، أحمد المتوكّل قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط المغرب، (د، ط)، 2001م، ص105.

27-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص482.

28-الرّابط الواصل: هو كلّ أدوات العطف إضافة إلى الرّوابط المعنويّة كالإسناد، "والرّبط يتميّز عن سائر القرائن اللّفظيّة بأنّه يُنشئ علاقة نحويّة سياقيّة بين مكوّنات الجملة"، ينظر، مصطفى حميدة، نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربيّة، دار نوبار للطّباعة، القاهرة، ومكتبة لبنان ناشرون بيروت، ط1، 1997م، ص158.

29-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص195.

30-أحمد المتوكّل قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ص107.

31--عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص195.

32-المصدر نفسه، ص195.

33-المصدر نفسه، ص482.

34-المصدر نفسه، ص94.

35-أحمد المتوكّل قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ص109.

36-المرجع نفسه، ص122.